أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في فلسطين (1995 – 2019)

The Impact of Exports on Economic Growth in Palestine (1995-2019)

عصام نعيم عياش[*1]، احمد محمد اكرم شويكة[2]

Isaam N. Ayyah[1*], Ahmad M. Shwekeh[2]

[1]فسم العلوم المالية والصرفية المحوسب، جامعة فلسطين التقنية – خضوري، طولكرم، [2] فسم العلوم المالية والصرفية المحوسب، جامعة فلسطين التقنية – خضوري، طولكرم

Department of Computerized Financial and Banking Science, Palestinian Technical University-Kadoorie (PTUK), Tulkarm-Palestine[1], Department of Computerized Financial and Banking Science, Palestinian Technical University-Kadoorie (PTUK), Tulkarm-Palestine,[2]

شكر وتقدير: يتقدم الباحثان بجزيل الشكر والتقدير الى جامعة فلسطين التقنية ـ خضوري على دعمها و تمويل نشر هذا البحث

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995 – 2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أربعة متغيرات: متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلاً للنمو الاقتصادي، وثلاثة متغيرات تفسيرية وهي: متغير الصادرات ومتغير تراكم رأس المال ومتغير تعويضات العاملين. حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي والمتعدد وتم إضافة المتغير الوهمي (Dummy) وهو المتغير السياسي. وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات وتراكم رأس المال وتعويضات العاملين، وتبين من خلال الدراسة أن متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ويؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، ومن المحتمل أن يعزى السبب في ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية من إغلاقات وحصار بدواع أمنية وخاصة أن 90% من الصادرات الفلسطينية تتجه إلى إسرائيل، وذلك يجعل الصادرات الفلسطينية تتأثر بشكل كبير من الممارسات الإسرائيلية، كذلك يعزي السبب في أن الصادرات الفلسطينية المصنعة تعتمد على المواد الخام والوسيطية مرتفعة التكاليف التي يتم استيرادها، وتتحكم بدخولها إسرائيل وبالتالي لن تجد لها مكاناً في الأسواق التنافسية العربية والعالمية. كما تبين من خلال الدراسة الأثر الإيجابي لمتغير تراكم رأس المال وتعويضات العاملين على النمو الاقتصادي في فلسطين. وأخيراً أوصت الدراسة بالبحث عن الأسباب الحقيقية وراء جعل متغير الصادرات بشكله الحالي يؤثر بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في فلسطين ودراساتها ووضع الحلول لجعل قطاع الصادرات يتجه بالاتجاه الصحيح حسب الفرضية القائلة النمو قائم على الصادرات (Export Led Growth)

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي ، راس المال التراكمي، تعويضات العاملين.

Abstract

This study aimed to measure the impact of exports on economic growth in Palestine during the period (1995 - 2019), using four variables: dependent variable are gross domestic product (GDP) representatives of economic growth, and three explanatory variables: exports, capital accumulation and compensation of employees. regression analysis (simple and multiple) has been used, adding a dummy variable which is the political variable. The results showed significant each variable exports and capital accumulation and worker's compensation, is clear from the study that the variable exports carry signal is negative and a negative impact on economic growth, is likely to be attributed that to the practices of the Israeli closures and siege of security reasons, especially that 90% of the exports pushed the heading to Israel, and that makes Palestinian exports is largely affected by the Israeli practices, as well as condolences to the reason that Palestinian exports manufactured based on raw materials and catalytic high costs that are imported and control the entry of Israel and therefore would not find a place in competitive markets and Arab World. As is clear from the study, the positive impact of variable capital accumulation and compensation of employees on economic growth in Palestine. Finally, the study recommended the search for the real reasons behind making the variable exports in its current form have a negative impact on economic growth in Palestine and studies and to develop solutions to make the export sector is heading in the right direction according to the hypothesis of growth based on exports (Export Led Growth).

Keywords: Imports. Economic growth, Accumulated Capital , compensation of employees.

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف للحكومات في مختلف بلدان العالم، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتي عكفت الدراسات التطبيقية والنظرية منها لمعرفة أثر هذه العوامل على النمو الاقتصادي. ويعتبر حجم الصادرات أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

"يعتمد النمو الاقتصادي على عوامل عديدة فقد ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل ورأس المال المادي والبشري، والتقدم التقني خلال عملية النمو الاقتصادي، في حين تناولت الدراسات التطبيقية أثر العديد من العوامل كالإنتاجية، والتطورات المالية، وعرض النقود، وسوق الأسهم، والتضخم، وحجم السوق، وهيكل الأسعار، والموارد الطبيعية، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي، والإنفاق العسكري، والعوامل المؤسسية والاجتماعية، والمؤسسات السياسية. أما من الناحية العملية، فتلعب هذه العوامل جميعاً دوراً متكاملاً في تحقيق النمو وتسريعه، ويسبب غياب بعضها تعطيلاً أو تباطؤاً لآلية النمو(الخطيب، 2009)".

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى العديد من الصعوبات والمشاكل التي أثرت على حجم الصادرات الفلسطينية وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي والذي جعل من السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكيا ارتكز بشكل رئيسي على تلبية الاحتياجات الأساسية على الواردات من الخارج وزاد الفجوة بين الصادرات والواردات، وهناك العديد من المشكلات التي تواجه وتؤثر على حجم الصادرات الفلسطينية بسبب الممارسات الإسرائيلية، فسيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية وتحكمها بشكل شبه تام في حركة الاستيراد والتصدير عبر فرض شروطها المجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الفلسطينية (العوده والسيد أحمد، 2008).

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني سواء من حيث حجمه، وتأثيره البنيوي، حيث شكلت التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني أكثر من 70%. ويعاني قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني من العديد من التشوهات الهيكلية ناجمة عن سياسة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتلخص ملامحها الرئيسية في ضيق قاعدة الصادرات وحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات،

ومحدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات التي تزيد نسبتها عام 1998 عن 21% (الجعفري، 2000).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة معرفة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في فلسطين.

وبصورة أكثر تفصيلاً، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع الصادرات الفلسطينية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الفلسطينية.
2. تحليل أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني.
3. قياس أثر المتغيرات المستقلة وهي تراكم رأس المال وتعويضات العاملين والصادرات بشكل خاص على المتغير التابع (النمو الاقتصادي).
4. تقديم التوصيات للجهات ذات العلاقة لتبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في فلسطين في حال كان تأثير الصادرات إيجابياً على النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة وجد العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للعديد من الدول، إلا أن هذه العلاقة مازالت غامضة وتختلف من دولة إلى أخرى، ولم تستطع هذه الدراسات الوصول إلى نتيجة قطعية حول طبيعة هذه العلاقة، فقد بينت بعض الدراسات أن هناك علاقة سلبية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بينما أظهرت دراسات أخرى على إيجابية العلاقة بينهما، وبما أن الاقتصاد الفلسطيني له وضعه الخاص الذي يميزه عن الدول الأخرى، من هنا جاءت هذه الدراسة لقياس وتحديد اتجاه العلاقة وشكلها بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي في فلسطين، كما سيتم تحديد قوة هذه العلاقة بناءً على المؤشرات الإحصائية المعروفة في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة:

1. **ما هو واقع الصادرات الفلسطينية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الفلسطينية؟**
2. **ما هو أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟**
3. **ما هو أثر المتغيرات المستقلة وهي الاستثمار، تعويضات الأيدي العاملة والصادرات بشكل خاص على المتغير التابع (النمو الاقتصادي)؟**
4. **ما هو مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في فلسطين؟**

فرضيات الدراسة

سيقوم الباحثون في هذه الدراسة باختبار الفرضيات التالية:-

الفرضية الأولى

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تراكم تعويضات العاملين والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرابعة

الفرضية الصفرية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ككل (الصادرات، تراكم رأس المال،تعويضات العاملين) والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية البديلة: وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ككل (الصادرات، تراكم رأس المال،تعويضات العاملين) والناتج المحلي الإجمالي.

الإطار النظري والخلفية الاقتصادية:

يعد النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة على مستواه من أهم المواضيع التي تناولتها النظريات الاقتصادية، وربط الاقتصاديون الكلاسيكيون مستوى الإنتاج بكل من رأس المال (K) والعمل، وهو ما يعرف بدالة الإنتاج (Production Function)، ورأوا أن الزيادة في العمل أو رأس المال يؤدي إلى الزيادة في مستوى الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وبعد الثورة الصناعية في أوروبا التي أدت إلى مخترعات تقنية كثيرة ساهمت في زيادة مستوى الإنتاج، أضاف الكلاسيكيون الجدد التقدم التقني إلى العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (عريقات، 2006).

يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في حجم الإنتاج وهو ما عرف بنموذج سلو (Slow Model)، حيث تم التوصل إلى نموذج للنمو طويل الأجل، حيث تم صياغة مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج وتراكم رأس المال والعمل والتقدم التقني. وبذلك أصبح دور التقدم التقني من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج بل أصبح أهم من تراكم رأس المال حيث تأخذ دالة الانتاج الصيغة التالية:-

$$Y = AF(K, L)$$

بحيث أن A هي التقدم التقني و (K) تراكم رأس المال و (L) العمل وتؤثر جميعها بشكل إيجابي على الإنتاج (Y)

حيث أعتمد النموذج على افتراضين أساسيين: أولهما استخدام جميع الموارد الاقتصادية بكفاءة، والثاني تناقص عوائد رأس المال وتزايد عوائد العمل (Burda & Wyplosz, 1997**).**

تعتبر الصادرات أحد عوامل التجارة الخارجية في اقتصاد الدول، وتعرف الصادرات بأنها كافة السلع والخدمات التي يتم تصديرها خارج الوطن، ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد أخر من العالم، أو المناطق الجمركية الحرة. حيث يتم استخدام الصادرات

مطروحاً منها قيمة الواردات (صافي الصادرات) كأحد المتغيرات التي يتم من خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما يتم استخدام الصادرات لحساب معدل التبادل التجاري الذي يعتبر مقياساً لأداء التجارة الخارجية التي تعتبر محركاً للنمو الخارجي والتنمية الاقتصادية، ويتم احتساب معدل التبادل التجاري من خلال الصادرات مقسومة على الواردات بالأسعار الجارية.

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي التي انطلقت معظم هذه الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن للصادرات آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول من خلال تأثيرها على بعض المناحي الاقتصادية المختلفة، ومن ابرز ما يربط الصادرات بالنمو الاقتصادي، أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما سيؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج، كذلك التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول النامية في ميزان دفاعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط ذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي (الحقباني، 2002).

تعتبر النظرية التقليدية الجديدة للتجارة (Tread Theory Neoclassical) أن الصادرات تحفز النمو الاقتصادي (Export-Led-Growth) عن طريق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية التي بدورها تحسن كفاءة الإنتاج.

أصبح هناك شبه إجماع على أهمية نظرية النمو من خلال التصدير (Export-Led-Growth) التي حظيت بقبول واسع وانتشار كبير بين جمهور الدارسين والباحثين وصناع القرار الاقتصادي فاستطاعت أن تحل محل نظرية إحلال المستوردين التي انتشرت على نطاق واسع خلال حقبة الستينات، وقد كان النجاح المشهود لدول شرق أسيا واليابان في تحقيق معدلات نمو قياسية بالاعتماد على التصدير سبباً رئيسياً من أسباب شيوع نظرية النمو من خلال التصدير وأفول نظرية إحلال المستوردات (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول المجلس التعاون الخليجي، 2004).

الدراسات الأدبية السابقة:

كان في العقود الماضية هناك العديد من الدراسات في الدول النامية والدول المتقدمة التي اهتمت بدور نمو الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي، فكان منها الدراسات النظرية والتطبيقية وذلك لتحديد دور الصادرات في عملية النمو الاقتصادي، وتوصلت العديد من هذه الدراسات إلى إيجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بينما أشارت بعض الدراسات إلى العلاقة العكسية أو عدم وجود أية علاقة بينهما.

قام (Elebeydi, Hamuda, and Gazda, 2010) **بتقصي العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجمهورية الليبية، واستخدم الباحثون البيانات السنوية عن الصادرات الليبية وإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الزمنية** 2007 – 1980 **وحللوا هذه المتغيرات عن طريق السلاسل الزمنية** (Time Series Data)**. وتوصلوا إلى وجود علاقة تكاملية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وسعر الصرف، حيث أن أي زيادة في نمو الصادرات سيؤدي إلى تأثير إيجابي على المدى القصير والطويل وأن سياسة تشجيع الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي الليبي.**

هدفت دراسة (Olorunfeni and Olorunsola, 2006) **إلى معرفة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في دول غرب إفريقيا والتي تعرف بدول الإكواز** (Ecowas)**، وأستخدم الباحثان في دراستهم نموذج دالة الإنتاج** (Production Function) **وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي** (GDP) **كمتغير تابع ممثلاً للنمو الاقتصادي، أما المتغيرات التفسيرية التي استخدمت في الدراسة هي الصادرات الأولية والصادرات الصناعية والاستهلاك الحكومي والواردات والعمل ورأس المال. حيث طبق الباحثان منهج التكامل المشترك** (Co-integration) **ومنهج ترابيع الوحدات** (Unit Root)**. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور الصادرات يضع الدولة في المسار الصحيح للتطور، كما أن الصادرات هي المحرك للنمو في دول غرب إفريقيا** (Ecowas).

قام (سعيدي ومحمد، 2005**) بدراسة حول تنمية الصادرات الغير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي والحوافز والمعوقات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي** (GDP)**، وهل هي أحادية الاتجاه أم عكسية أم تبادلية أم ليس هناك علاقة بينهما على الإطلاق. واستخدم الباحثان نموذج الانحدار المتعدد** (Multiple Regression) **وإحصائية فيشر** (F-test) **لدراسة**

النماذج الثلاثة، النموذج الأول يدرس العلاقة بين الصادرات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والنموذج الثاني العلاقة بين نمو الصادرات الغير نفطية ونمو الناتج الوطني الإجمالي، أما النموذج الثالث لدراسة العلاقة بين نمو الصادرات الغير نفطية ونمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة فيما يخص النموذج الأول أنه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي على الإطلاق وفسرت الدراسة أن ذلك يعود لضآلة الصادرات غير النفطية في الجزائر، أما النموذج الثاني فتوصلت الدراسة بعدم وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج الوطني الإجمالي وفسرت ذلك لضآلة الصادرات غير النفطية في الجزائر، أما فيما يخص النموذج الثالث فكانت نفس النتيجة بعدم وجود علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ويعود ذلك لعدم تأثر متوسط دخل الفرد بنمو الصادرات غير النفطية بسبب ضآلتها.

هدفت الدراسة التي أجراها (الخثلان، 2005) إلى تقدير العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات الأولية في المغـــرب خلال الفترة 2004-1980. واستخدم الباحث (Ordinary Least Square Regression) في اختبار المتغيرات لعوائد الصادرات ومعدل التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. وخلص الباحث إلى وجود علاقة مباشرة سالبة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

أجرى (صديق، 2005) دراسة حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، وهدف في دراسته إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وقد أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في وصف أهم التطورات الاقتصادية وتحليل الجوانب الهامة ذات العلاقة بالصادرات والنمو الاقتصادي، أما في المنهج التحليلي فقد أستخدم دالة الإنتاج (Production Function) واستخدم متغير الناتج الإجمالي المحلي (Gross Domestic product) للدلالة على النمو الاقتصادي واستخدم متغير العمل (L) ورأس المال (K) وإجمالي الصادرات (X) وحجم القطاع العام (G) وحجم القطاع الخاص (p) ومعدل التبادل التجاري (T) كمتغيرات مستقلة وتوصل إلى أن الصادرات لها تأثير ملحوظ على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية نظراً للصادرات النفطية، أما تأثيرها فكان ضعيفاً في جمهورية السودان

ويعود ذلك إلى أن الصادرات الزراعية في السودان قيمتها المضافة قليلة مما يجعل أثرها في الاقتصاد بشكل عام محدود.

هدفت دراسة (العبدلي، 2005) إل تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث استخدم الباحث النموذج القياسي وتضمن ثلاثة متغيرات، متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلاً النمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيريين هما متغير الصادرات ومتغير الاستثمار حيث اتبع التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة 2001 – 1960 واستخدم " unit root test" و"Co-integration test" . وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي.

قام (حموري وخصوانة، 2001) بدراسة الأداء التصديري الأردني وأثره على النمو الاقتصادي. وهدفت هذه الدراسة لإثبات أن الصادرات والنمو الاقتصادي قد لا تربطهما علاقة واضحة مباشرة، إذ أن وجود أحدهما قد يعزز وجود الأخر. واستخدم الباحث دالة الإنتاج (Production Function) حيث أدخل متغير الصادرات كأحد عناصر الإنتاج. وتوصل الباحث إلى أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ولم تثبت أهمية إحصائية مما يعني أن أثره محايد في معدل النمو الاقتصادي.

قدم (Chemeda, 2001) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة بين (1950–1986). واستخدم الباحث نموذج الكوب دوجلاس (Cobb-Douglas) وطبق الباحث منهج التكامل المشترك (Co-integration)، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغير تابع أما المتغيرات التفسيرية شملت إجمالي الصادرات الحقيقي والتكوين رأس المالي، ولعدم توفر بيانات التكوين الرأس مالي تم الاستعاضة عنه بالنسبة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي (I/GDP). ودعمت نتائج الدراسة الفكرة القائمة على أن معدل نمو الصادرات له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في إثيوبيا، وأن التأثير الإيجابي لنمو الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أكبر منه على المدى القصير، أي أن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي على المدى الطويل أكبر منه على المدى القصير.

قام (شوتر والريموني، 2000) بدراسة حول دور الصادرات الأردنية في النمو الاقتصادي وهدفت دراستهما إلى تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن. وأستخدم الباحثان في هذه الدراسة طريقة جوهانسن للتحليل الديناميكي الطويل الأجل

بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية للتعرف على التفاعلات في الفترة الزمنية القصيرة وذلك باستخدام البيانات السنوية للفترة (1970–1997) واستخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد ومتغيرات تفسيرية وهي رأس المال الحقيقي وحجم القوى العاملة والصادرات الحقيقية من السلع والخدمات و المستوى التقني (A). وتوصل الباحثان إلى وجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية تتفق والنظرية الاقتصادية بوجود علاقة طويلة الأمد. وأشارت نتائج تحليل الفترة قصيرة الأجل أن الصادرات الأردنية تلعب دوراً رئيسياً في تقلبات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

هدف (حميدات والهزايمة، 1995) إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، واستخدم الباحثان دراسة قياسية باستعمال بيانات السلاسل الزمنية على الفترة (1968–1990) والبيانات المقطعية للفترتين (1979–1987) فقد دلت النتائج على أن معدلات النمو في الصادرات الوطنية والصادرات الصناعية تؤثر إيجابياً على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية.

دراسة Mishara (2011), استقصت العلاقة الديناميكية بين الصادرات و النمو االقتصادي خلال الفترة 1970–2009 باستخدام أدوات التحميل القياسي للسلاسل الزمنية التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ أعطت الدراسة دليلا على وجود علاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات ودليلا على إهمال فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في الحالة الهدية من خلال فحص السببية معتمد على تقدير متجه تصحيح الخطأ

منهجية الدراسة:

عكفت العديد من الدراسات على دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي فاعتمد الباحثون على استخدام المنهج التحليلي الوصفي في وصف وتحليل الجوانب ذات العلاقة بالصادرات والنمو الاقتصادي والعناصر المؤثرة في تلك المتغيرات، كما استخدمت العديد من الدراسات النماذج القياسية المختلفة لتوصل إلى أثر الصادرات على النمو الاقتصادي والعلاقة السببية بينهما.

المتغيرات:

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة إسلوب المنهج الكمي التحليلي لتحديد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني،حيث سيتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي

الذي يمثل النمو كمتغير تابع، حيث يرتبط بمتغير الصادرات كمتغير تفسيري رئيسي، وسيضاف إليه متغيرات تفسيرية أخرى وهي تراكم رأس المال (K) ومتغير تفسيري آخر وهو تعويضات العاملين.

مصادر البيانات:

تم استخدام البيانات الثانوية المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم معالجة هذه البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم (Eviews)، ولمعالجة هذه البيانات سيقوم الباحث ببناء نموذج اقتصادي لمعرفة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

النموذج الاقتصادي:

هناك العديد من النماذج الاقتصادية التي تم استخدامها في الدراسات التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وسوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة النموذج الذي اتكأت عليه معظم الدراسات السابقة لتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث سيستخدم الباحث أربعة متغيرات، وتحديداً الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه دالة في كل من الصادرات كمتغير مستقل و تراكم رأس المال (K) ومتغير تعويضات العاملين (L) بدلاً من عدد العاملين، ويأخذ النموذج الاقتصادي دالة الانتاج بالصيغة الرياضية التالية:-

$$Y = f\{(K, L), X\}$$

حيث:

Yt: الناتج المحلي الإجمالي GDP.

Xt: إجمالي الصادرات Export.

Kt: تراكم رأس المال Capital.

Lt: تعويضات العاملين Labor.

وتغطي البيانات المستخدمة الفترة 1995 – 2019

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي كما سبق الإشارة إليها في الدراسات الأدبية، وفي هذه الدراسة سيكون الاعتماد الأساسي على النموذج الذي اتكأت عليه معظم الدراسات السابقة حيث سيتخدم الباحث أربعة متغيرات وتحديداً الناتج المحلي الإجمالي كمتغير

تابع يمثل النمو، وعلى افتراض أنه دالة في كل من الصادرات وتراكم رأس المال وتعويضات العاملين.

ومن خلال النموذج الكلاسيكي لدالة الإنتاج التي تفسر العلاقة الفعلية بين الناتج وأهم عناصره (العمل ورأس المال) بالإضافة إلى تلك العناصر التقليدية أضاف الباحث متغير الصادرات كعنصر إنتاج إضافي حيث تمتد فترة الدراسة من (1995–2009) ويمكن التعبير عن النموذج بالصيغة التالية:

$$Y = f\{(K, L), X\} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Yt = \beta 0 + \beta 1Xt + \beta 2Kt + \beta 3L\,t + et \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن :-

Yt: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

Xt: إجمالي الصادرات السلعيه (Export).

Kt: تراكم رأس المال (Capital).

Lt: تعويضات العاملين (Labor)

et: حد الخطأ العشوائي للمعادلة (Error terms) الذي يفترض أن قيمته موزعه توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر.

وبما أن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بالوضع السياسي المتقلب باستمرار وذلك بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، لذلك قام الباحث باستخدام مايعرف بالمتغير الوهمي (Dummy Variable) وذلك لتجنب أي مشاكل قياسية محتملة، وعليه فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة (2) باستخدام بالمتغير الوهمي (Dummy Variable) لتصبح كمايلي:-

$$Yt = \beta 0 + \beta 1Xt + \beta 2Kt + \beta 3L\,t + \delta D\,t + et \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$$Dt = \begin{cases} 0 & \text{الاستقرار السياسي ،} \\ 1 & \text{عدم الاستقرار السياسي ،} \end{cases}$$

وتم أخذ السنوات التالية من فترة الدراسة (1995 – 2019) لعدم الاستقرار السياسي (الإغلاقات والإجراءات الإسرائيلية المشددة على الأراضي الفلسطينية) وهي 2001، 2002 و2003 وهي السنوات الأكثر تأثراً بالممارسات الإسرائيلية عقب انتفاضة

الأقصى وتم أيضاً أخذ سنة 2006 وذلك بسبب الحصار المفروض من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأروبي عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

النتائج الإحصائية وتفسير النموذج

تحليل البيانات:

تم استخدام برنامج (SPSS) وذلك لتحليل البيانات حيث سيتم من خلال هذا البرنامج فحص وجود تأثير مشترك للمتغيرات أو عدم وجود تأثير وذلك من ايجاد مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، كما يتم استعراض العلاقة بين كل متغير والمتغير التابع عن طريق ما يعرف بشكل الانتشار (Scatter Diagram) سواء كانت علاقة إيجابية أو سلبية، وأخيراً تقدير النموذج الاقتصادي وتفسير النموذج.

مصفوفة الإرتباط (Correlation Matrix).

تم استخدام مصفوفة الارتباط لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة، للتعرف على نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وللتعرف أيضاُ على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة. ويظهر الجدول التالي مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات.

الجدول رقم (1) مصفوفة الإرتباط (Correlation Matrix)

		الناتج المحلي	الصادرات	تعويضات العاملين	تراكم رأس المال
الناتج المحلي	معامل الارتباط	1	0.948**	0.973**	0.768**
	مستوى الدلالة		0.000	0.000	0.000
الصادرات	معامل الارتباط	0.948**	1	0.970**	0.709**
	مستوى الدلالة	0.000		0.000	0.000
تعويضات العاملين	معامل الارتباط	0.970**	.973**	1	0.735**
	مستوى الدلالة	0.000	0.000		0.000
تراكم رأس المال	معامل الارتباط	0.735**	0.709**	0.768**	1
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.000	

يبين الجدول رقم (1) قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الصادرات، تعويضات العاملين، تراكم رأس المال) والمتغير التابع (الناتج المحلي) حيث يظهر أن هناك علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن معامل الإرتباط قريب من الواحد بين

الصادرات والناتج المحلي وكذلك بين الناتج المحلي وتعويضات العاملين ، كما اظهرت النتائج في الجدول رقم(1) وجود علاقة قوية بين تعويضات العاملين والصادرات كمتغيرين مستقلين وهذا يشير الى وجود مشكلة التعدد الخطي (الارتباط الذاتي) (Multicollinearity) **بين هذين المتغيرين المستقلين مما يشير الى علاج هذه المشكلة وذلك بحذف احد هذين المتغيرين حيث يرى الباحث من المناسب حذف متغير التعويضات من نموذج الانحدار الخطي المتعدد.**

شكل الإنتشار (Scatter Diagram)

سيستخدم الباحث شكل الانتشار لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الصادرات السلعية، تراكم رأس المال، تعويضات اللعاملين) والمتغير التابع (الناتج الملحي الإجمالي) حيث أن طريقة انتشار القيم تدل على طبيعة هذه العلاقة. الشكل رقم(1) يبين شكل الانشار والمتمثل بمصفوفة شكل الانتشار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

شكل رقم (1) شكل الانتشار بين المتغرات المستقلة والمتغير التابع

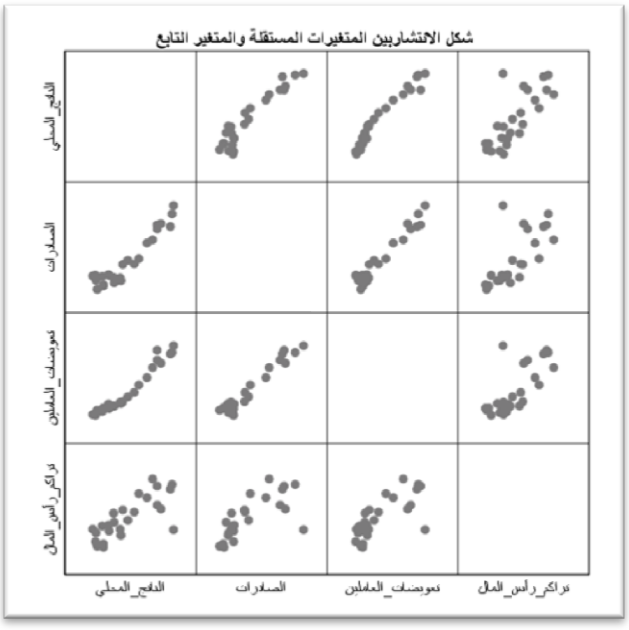

يتضح من خلال شكل الانتشار (1) وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة حيث يبين الشكل وجود علاقة خطية قوية جدا بين متغير الصادرات وبين متغير تعويضات العاملين وهذا يتفق مع نتائج مصفوفة الارتباط كما بين الشكل وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة (الصادرات ، تعويضات العاملين، تراكم رأس المال) وبين المتغير التابع الناتج المحلي .

فحص فرضيات الدراسة

الفرضية الاساسية : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α **=** 0.05 **بين الصادرات، تعويضات العاملين، تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي**

قبل فحص هذه الفرضية تتم تجزئة هذه الفرضية الى فرضيات فرعية تتعلق بعلاقة كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع (الناتج المحلي)

الفرضية الاولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α **=** 0.05 **بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي**

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لفحص العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي ونتائج الجداول (2-4) توضح ذلك

جدول (2) اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات والناتج المحلي

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
1133.63819	0.948	0.899

جدول (3) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات والناتج المحلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب
الانحدار(Regression)	263422207.901	1	263422207.901	204.976	0.000
البواقي (Residual)	29558117.773	23	1285135.555		
المجموع	292980325.674	24			

جدول (4) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات والناتج المحلي

النموذج	القيمة الغير معيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		القيمة المعيارية للمعاملات	t قيمة	مستوى الدلالة المحسوب
	β	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (Constant)	2927.348	519.652	-	5.633	0.000
الصادرات	11.835	0.827	0.948	14.317	0.000

يتضح من الجدول رقم (2) وجود ارتباط طردي قوي بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.948) وبلغت قيمة معامل التحديد 0.899 والتي تشير الى ان 89.9% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها متغير الصادرات. كما تشير نتائج جدول رقم(3) الى وجود علاقة ذات دلالة حصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.000 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية α = 0.05 لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة α = 0.05 يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي . بالنظر الى جدول رقم (4) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذا المتغير اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية.

من خلال النتائج في الجدول (4) نستطيع كتابة نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي

الناتج المحلي = 2927.348+ 11.835 الصادرات

من خلال النموذج نجد انه عند زيادة متغير الصادرات بمقدار وحدة واحدة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمقدار 11.835 وحدة

من اجل توضيح العلاقة بيانيا تم سم شكل الانتشار بين متغير الصادرات وبين الناتج المحلي الاجمالي حيث الشكل رقم (2) يوضح ذلك

شكل رقم (2) شكل الانتشار بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي

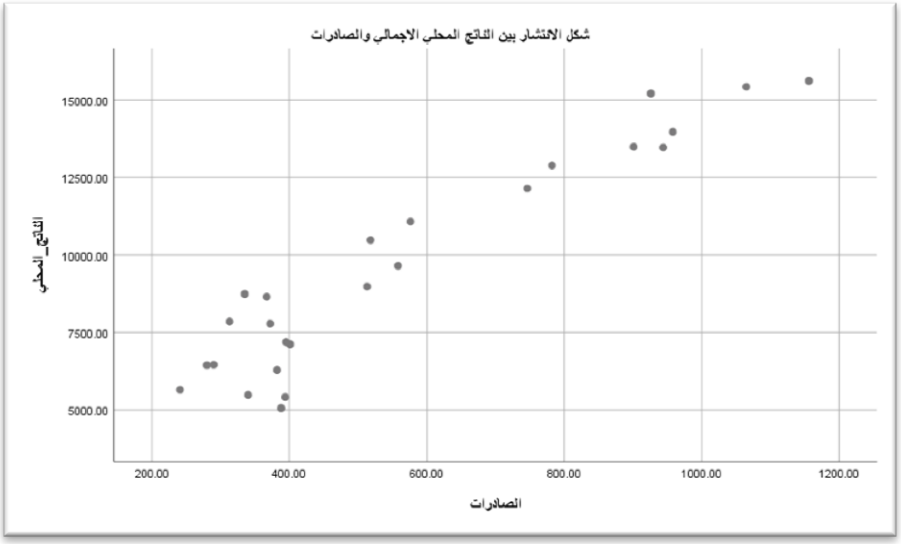

يظهر الشكل أعلاه شكل الانتشار بين إجمالي الصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي حيث تظهر طريقة انتشار القيم على أن العلاقة بين إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية خطية.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ **بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الإجمالي**

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لفحص العلاقة بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الاجمالي ونتائج الجداول (5-7) توضح ذلك جدول (5) اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تعويضات العاملين والناتج المحلي

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
822.37165	0.973	0.947

جدول (6) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تعويضات العاملين والناتج المحلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب
الانحدار(Regression)	277425537.785	1	277425537.785	410.214	0.000[b]
البواقي (Residual)	15554787.889	23	676295.126		
المجموع	292980325.674	24			

جدول (7) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تعويضات العاملين والناتج المحلي

النموذج	القيمة الغير معيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		القيمة المعيارية للمعاملات	t قيمة	مستوى الدلالة المحسوب
	β	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (Constant)	4762.306	290.889	-	16.372	0.000
الصادرات	0.005	0.000	0.973	20.254	0.000

يتضح من الجدول رقم (5) وجود ارتباط طردي قوي بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.973) وبلغت قيمة معامل التحديد 0.947 والتي تشير الى ان 94.7% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها متغير تعويضات العاملين. كما تشير نتائج جدول رقم(6) الى وجود علاقة ذات دلالة حصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.000 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية$\alpha = 0.05$ لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الاجمالي . بالنظر الى جدول رقم (7) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الاجمالي حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذا المتغير اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية .

من خلال النتائج في الجدول (7) نستطيع كتابة نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي

الناتج المحلي = 4762.306 + 0.005 تعويضات العاملين

من خلال النموذج نجد انه عند زيادة متغير تعويضات العاملين بمقدار وحدة واحدة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمقدار 0.005 وحدة

من اجل توضيح العلاقة بيانيا تم سم شكل الانتشار بين متغير الصادرات وبين الناتج المحلي الاجمالي حيث الشكل رقم (3) يوضح ذلك

شكل رقم (3) شكل الانتشار بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الاجمالي

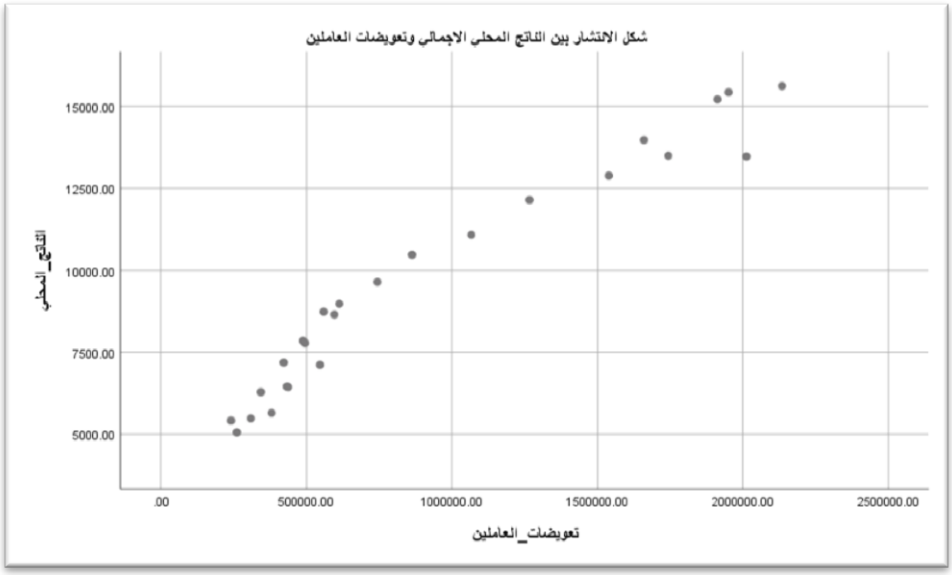

يظهر الشكل أعلاه شكل الانتشار بين تعويضات العاملين والناتج المحلي الإجمالي حيث تظهر طريقة انتشار القيم على أن العلاقة بين إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية خطية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ **بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي**

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لفحص العلاقة بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي ونتائج الجداول (8-10) توضح ذلك

جدول (8) اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تراكم رأس المال والناتج المحلي

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
2287.68183	0.768	0.589

جدول (9) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تراكم رأس المال والناتج المحلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب
الانحدار(Regression)	172610097.658	1	172610097.658	32.982	0.000^b
البواقي (Residual)	120370228.015	23	5233488.175		
المجموع	292980325.674	24			

جدول (10) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير تراكم رأس المال والناتج المحلي

النموذج	القيمة الغير معيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		القيمة المعيارية للمعاملات	t قيمة	مستوى الدلالة المحسوب
	β	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (Constant)	4693.303	972.514	-	4.826	0.000
الصادرات	0.030	0.005	0.768	5.743	0.000

يتضح من الجدول رقم (8) وجود ارتباط طردي قوي بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.768) وبلغت قيمة معامل التحديد 0.589 والتي تشير الى ان 58.9% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها متغير تراكم رأس المال. كما تشير نتائج جدول رقم(9) الى وجود علاقة ذات دلالة حصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.000 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية$\alpha = 0.05$ لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي. بالنظر الى جدول رقم (10) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذا المتغير اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية .

من خلال النتائج في الجدول (13) نستطيع كتابة نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي

الناتج المحلي = 4693.303 + 0.03 تراكم رأس المال

من خلال النموذج نجد انه عند زيادة متغير تراكم رأس المال بمقدار وحدة واحدة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمقدار 0.03 وحدة

من اجل توضيح العلاقة بيانيا تم سم شكل الانتشار بين متغير الصادرات وبين الناتج المحلي الاجمالي حيث الشكل رقم (4) **يوضح ذلك**

شكل رقم(4) **شكل الانتشار بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي**

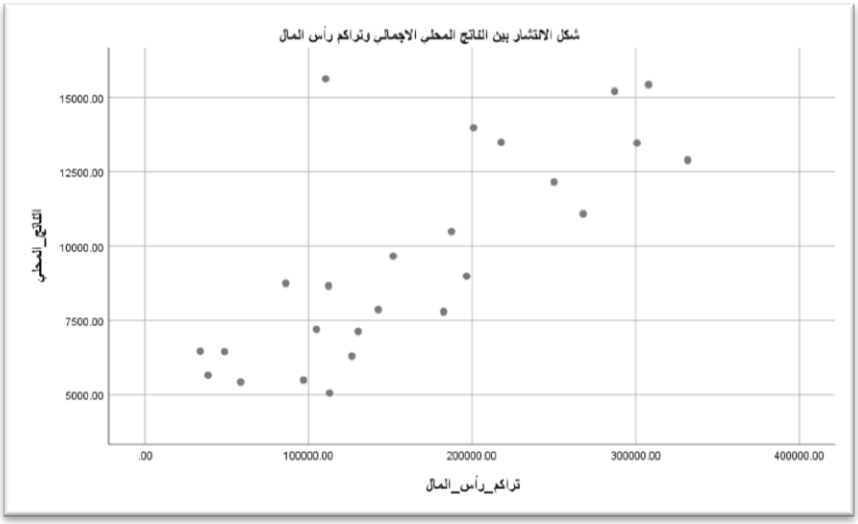

ويظهر الشكل أعلاه شكل الانتشار بين تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي حيث تظهر طريقة انتشار القيم أن العلاقة طردية خطية بين المتغيرين .

من خلال فحص الفرضيات السابقة تبين انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما بينتها نتائج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression

من اجل فحص فيما اذا كانت هناك علاقة نين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم استخدام الانحدار المتعدد حيث تم استبعاد متغير تعويضات العاملين من النموذج لوجود علاقة قوية بين هذا المتغير المستقل وبين متغير الصادرات مما يؤدي الى وجود مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity **كما تم توضيحه سابقا، لذا يتم تعديل الفرضية الاساسية على النحو التالي :**

الفرضية الاساسية : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α = 0.05 **بين الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي**

من اجل فحص هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression **لفحص العلاقة بين الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي ونتائج الجداول** (11-13) **توضح ذلك**

جدول (11) اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
1049.26220	0.958	0.917

جدول (12) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب
الانحدار(Regression)	268759400.141	2	134379700.071	122.058	0.000^b
البواقي (Residual)	24220925.532	22	1100951.161		
المجموع	292980325.674	24			

جدول (13) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين متغير الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي

النموذج	القيمة الغير معيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		القيمة المعيارية للمعاملات	t قيمة	مستوى الدلالة المحسوب
	β	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت (Constant)	2656.579	496.448	-	5.351	0.000
الصادرات	10.141	1.085	0.812	9.345	0.000
تراكم رأس المال	0.008	0.003	0.191	2.202	0.038

يتضح من الجدول رقم (11) وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة (الصادرات ، تراكم رأس المال) والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.958) وبلغت قيمة معامل التحديد 0.917والتي تشير الى ان 91.7% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها المتغيرات المستقلة. كما تشير نتائج جدول رقم(12) الى وجود علاقة ذات دلالة حصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية 0.000 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية $\alpha = 0.05$ لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي. بالنظر الى جدول رقم (13) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات، تراكم رأس المال والناتج المحلي الاجمالي حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذه المتغيرات اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية .

عند النظر الى قيمة بيتا المعياريه نجد ان قيمة بيتا المعيارية المقابلة للمتغير المستقل الصادرات = 0.812 **وهذه القيمة اكبر من قيمة بيتا المعيارية المقابلة للمتغير المستقل تراكم رأس المال والبالغة** 0.191 **وهذا يدل على ان العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي اقوى من العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي أي ان تأثير الصادرات على الناتج المحلي الاجمالى اكبر من تأثير تراكم رأس المال على الناتج المحلي الاجمالي. من خلال النتائج في الجدول** (13) **نستطيع كتابة نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي**

الناتج المحلي = 2656.579 + 1.141 **الصادرات** + 0.008 **تراكم رأس المال**

من خلال النموذج نجد انه عند زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة مع تثبيت تراكم رأس المال نجد ان الناتج المحلي يزداد بمقدار 1.141 **وحدة بينما نجد انه عند تثبيت الصادرات وزيادة متغير تراكم رأس المال بمقدار وحدة واحدة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بمقدار** 0.008 **وحدة ، شكل الانتشار رقم** (5) **يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها في النموذج وبين المتغير التابع**

شكل(5) **شكل الانتشار بين المتغيرات المستقلة في النموذج وبين المتغير التابع**

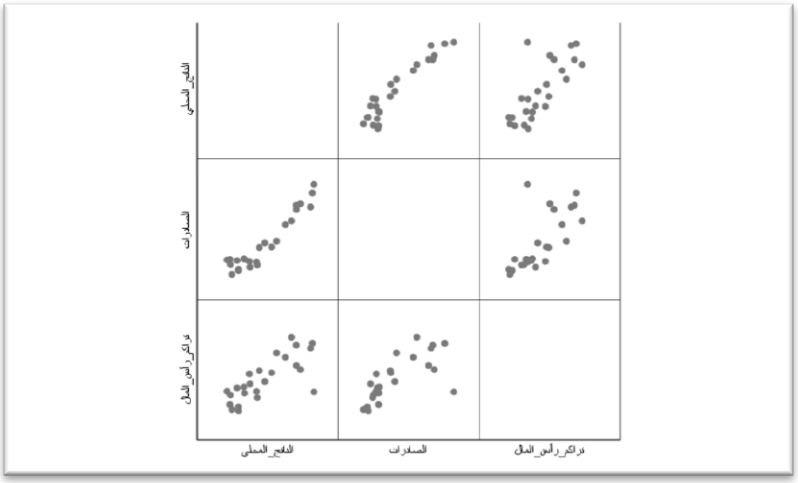

يتضح من خلال شكل (5) **وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة (الصادرات، تراكم رأس المال) والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح من خلال الشكل ان العلاقة بين المتغير المستقل الصادرات والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي اقوى من العلاقة بين متغير رأس المال والناتج المحلي الاجمالي.**

النتائج والتوصيات

بعد أن قام الباحث بتحديد دور الصادرات وتراكم رأس المال وتعويضات العاملين سيستعرض الباحث في هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى التوصيات التي خلص بها الباحث.

- النتائج

لقد تبين من خلال الجزء النظري من هذه الدراسة أن قطاع الصادرات الفلسطيني يعاني من مشاكل وتشوهات في هيكله ناتج عن الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في المعابر التجارية وجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، كما أن معظم الصادرات الفلسطينية المصنعة تعتمد على مواد خام أو وسيطية تكون أسعارها عالية وتتحكم في دخولها إسرائيل، بالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على معظم الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية وبالتالي أثرت على القطاع الصناعي والزراعي بشكل خاص، كما أن الصادرات الفلسطينية مازالت متركزة في وجهتها نحو إسرائيل حيث تتراوح نسبة الصادرات إلى إسرائيل 90% من مجموع الصادرات الفلسطينية لذلك تتأثر الصادرات بشكل كبير بالإجراءات الإسرائيلية من إغلاقات وحصار.

أما بالنسبة للدراسة القياسية فيمكن تلخيصها بمايلي:

أثبتت نتائج التحليل لدالة الإنتاج مضافاً إليها متغير الصادرات باستخدام النموذج اللوغرتمي (Double-Log Regression Model) وبعد إضافة المتغير الوهمي (Dummy Variable) أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية على متغير الناتج المحلي الإجمالي (النمو) على مستوى ثقة 95%، ماعدا متغير تراكم رأس المال ذي دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%

أظهرت النتائج أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي (النمو) كان تأثيراً سالباً، أي أن الصادرات الفلسطينية بوضعها الحالي تؤدي إلى إنخفاض النمو الإقتصادي. ما يعني أن تلك الصادرات لم تسهم في إحداث زيادة في النمو الإقتصادي وهذه النتيجة تتطابق وجهة نظر الاتجاه المتشائم في تفسير العلاقة بين المتغيرين كما أن هذه النتيجة مشابهة لدراسة (حموري وخصاونة، 1996) حيث قام بدراسة الأداء التصديري الأردني وأثره على النمو الاقتصادي واستخدم الباحث دالة الإنتاج حيث أدخل متغير الصادرات

كأحد عناصر الإنتاج، وتوصل الباحث إلى أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ولم تثبت أهمية إحصائية.

كان تأثير متغيرات دالة الإنتاج (تراكم رأس المال وتعويضات العاملين) إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي (النمو).

التوصيات

بعدما تبين من الدراسة أن قطاع الصادرات الفلسطيني بشكله الحالي غير قادر على زيادة النمو الاقتصادي وإنما يؤثر بشكل سلبي، توصي الدراسة على ضوء هذه النتائج بما يلي:

- البحث عن الأسباب الحقيقية وراء جعل الصادرات بشكلها الحالي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ودراستها لجعل الصادرات تسير بالاتجاه الصحيح حسب الفرضية القائلة النمو القائم على التصدير (Export Led Growth).
- العمل على تعديل بنود إتفاقية باريس المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني، ودعم وتشجيع قطاع الصادرات في فلسطين ليحقق أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- إبرام الاتفاقيات التجارية بين فلسطين والدول العربية والأوروبية وعدم اقتصار تصدير السلع نحو إسرائيل ودعم القطاع الزراعي والنهوض به من جديد لما له من أثر في زيادة الصادرات الفلسطينية.
- العمل على تقليل البطالة وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل لما في ذلك من أثر إيجابي على النمو في فلسطين.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في السلع القابلة للتصدير، والتركيز على الاستثمار في استيراد المواد الخام لما في ذلك أثر في خلق فرص عمل جديدة وتقلل تكاليف المواد الخام والوسيطية التي تجعل من السلع الفلسطينية مرتفعة الثمن.
- ضرورة زيادة جودة السلع الفلسطينية لكي تتمكن من المنافسة في الأسواق العربية والعالمية.
- الاستمرار في إنشاء الشركات والمؤسسات التي تخدم التصنيع وتدعم الصادرات في فلسطين والبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع لها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. (2004). "المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات المصدرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة ميدانية من واقع التجربة العملية للمصدرين".
http://www.fgccc.org/uploads/images/164485958212661 32897.pdf

الجعفري، م. (2000). "التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية". معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي الصادرات والواردات حسب المجموعات الدولية خلال الفترة 1996 – 2009. رام الله – فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/382dadad-1fda-4eb1-a07a-82e5e221f25b.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي الصادرات والواردات حسب المعابر خلال الفترة 1996 – 2009. رام الله – فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/9fc37452-53af-4b0f-a2c1-975ed5bfa273.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات: نتائج أساسية، 2009. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه للأعوام 1994–2009 بالأسعار الثابتة. رام الله – فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/EXPConstanA.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 1995 – 2009. رام الله – فلسطين.

الحقباني، م. (2002). "العلاقة السببية بين إتجاهات التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام

التكامل المشترك". مجلة الإدارة العامة. الرياض – المملكة العربية السعودية. مجلد 42. العدد (4). ص (681-720).

الخثلان، خ. (2005). "إشكالية العالقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي في الدول الاخذة بالنمو: التطبيق الإحصائي على المغرب باستخدام OLS". قسم الإقتصاد: جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.
http://faculty.ksu.edu.sa/alkhathlan/Documents/AA.pdf

الخطيب، م. "محددات النمو الإقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي". مجلة الإدارة العامة. الرياض – المملكة العربية السعودية. مجلد: 9. العدد(3). ص (345 – 366).

العبدلي، ع. (2005). "أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية". مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد. جامعة الأزهر. مجلد: 9. العدد (27) .ص (215-259).

العودة، ص والسيد أحمد، ر. (2008). "البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني". غرفة التجارة والصناعة محافظة رام الله والبيرة. رام الله-فلسطين.
http://www.ramallahcci.org/Temp/file/drasat-ab7ath-statics/dawer%20alghraf.pdf

حموري، ق وخصاونة، ع. (2001). "الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الإقتصادي (1972-1996). مجلة جامعة دمشق. مجلد 17. العدد (1).

حميدات، و والهزايمة، م. (1995). "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة (1968-1990)". مجلة دراسات العلوم الإنسانية. مجلد 22. العدد (3). ص (1245-1285)

سعيدي، م ومحمد، ق. (2005). "تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر الحوافز والعوائق". مجلة بحوث إقتصادية عربية. مجلد 13. العدد (35/34). ص (213-243).

شوتر، م والريموني، أ. (2000). "تحليل دور الصادرات في النمو الإقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك". مجلة أبحاث اليرموك. مجلد 16. العدد (4). ص (97-113).

صديق، ث. (2005). **"العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان: دراسة قياسية". مجلة دراسات إقتصادية: السلسة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودية. جامعة الملك سعود. المجلد** 6. **عدد** (11).

عريقات، ح. (2006). **مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي ط**1. **عمان: دار وائل للطباع والنشر.**

نصر الله، ع. (2003). **"التجارة الخارجية الفلسطينية-تحليل ورؤية نقدية". مجلة إدارة الدراسات والتخطيط. غزة-فلسطين. العدد** (7).

نصر، ل. (2008) **"دور هيئة تشجيع الإستثمار في تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)". رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية-غزة.**

ثانياً: المراجع الأجنبية

Burda, M & Wyplosz, C. (1997). Macroeconomics, 2nd edition. Oxford University Press. New York. United States.

Chemeda, Faye. (2001). "The Role of Export in Economic Growth with Reference to Ethiopian Country". Paper prepared for the conference on annual meeting of the American agricultural economics association. August 5-8, 2011. Chicago.

Elebeydi, K . Hamuda, A and Gazda, V. (2010) . "The Relationship Between Export and Economic Growth in Libya Jamahiriya". Theoretical and Applied Economics. Vol. XVII. No. 542. pp. 69-76.

Mishra, P. K., (2011),"The Dynamics of Relationship between Exports and Economic Growth in India", International Journal of Economic sciences and Applied Research,4(2),pp.53-70

Olirunfemi, S and Olowofeso, O. (2006). "Time Series of Economic Growth in the Ecowas Countries". The social sciences. Department of Economic. Adekunle Ajasin University. Nigeria. Vol. 1. No. (4). pp (344-350).